الأمم المتحدة

A/C.5/60/SR.58

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
21 November 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة ٥٨

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ماينيك (نائب الرئيس) ..... (بولندا)

وفيما بعد: السيد آش (الرئيس) ..... (أنتيغوا وبربودا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١٤٥ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (تابع)

البند ١٥١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان (تابع)

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

تنظيم الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-38294 (A)

نظرا لغياب السيد آش (أنتيغوا وبربودا)، تولى الرئاسة السيد ماينيك (بولندا)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٤٥ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (تابع) (A/60/646، و A/60/728، و A/60/869)

١ - **السيد تاريسي دا فونتورا** (البرازيل): أيد البيان الذي أدلى به ممثل جزر البهاما باسم الجماعة الكاريبية في الجلسة السابقة للجنة.

٢ - وقال إنه ينبغي إعطاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي موارد مالية كافية كي تضطلع بولايتها، وبالتالي على الأمانة العامة أن تقدم تقييما مفصلا عن الأثر المحتمل أن يحدثه اقتراح اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بتخفيض ميزانيتها.

٣ - ورحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها البعثة لمراجعة احتياجاتها من الوظائف كي تكفل وجود نسبة أكبر من الموظفين الوطنيين، حيث إن زيادة مشاركة الهايتيين عززت الشعور بالملكية الوطنية وقوَّت من فرص نجاح البعثة. إن الملكية الوطنية هي أمر رئيسي في توفير سيادة القانون بصورة فعالة ومستدامة، مما سيؤدي بدوره إلى عملية مصالحة وطنية حقيقية.

٤ - وكرر دعمه القوي لتنفيذ المشاريع السريعة الأثر بفعالية، حيث إنها مشاريع بالغة الأهمية لنجاح بعثات حفظ السلام وتعزز صورة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وتبعا لذلك لم تدعم البرازيل اقتراح اللجنة الاستشارية بتخفيض المبلغ الإجمالي المخصص للمشاريع السريعة الأثر عن الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وفي هايتي، كما في البلدان الأخرى، تساعد هذه المشاريع على إيجاد الوظائف وتحسين الظروف المعيشية الشاملة للمواطنين، وهناك خطط لتنفيذ ١٤٠ مشروع منها خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وينبغي بذل كل جهد ممكن لتحديد الشركاء الذين سيقومون بتنفيذ تلك المشاريع، بمن فيهم الشركاء على المستوى المحلي، وينبغي أن تكون المشاريع متوائمة مع أنشطة كيانات المساعدة الإنمائية أو الإنسانية الأخرى في منطقة البعثة.

٥ - واستطرد يقول إنه، إضافة إلى ذلك، فإن الحدود الزمنية للمشاريع السريعة الأثر هي بغرض الاستدلال فقط؛ فمن الواجب مواصلة تنفيذ تلك المشاريع طالما أن الحالة على أرض الواقع تبرر تنفيذها. وفي هذا الصدد، يمكن الاحتجاج بأن تمديد ولاية البعثة يدل ضمنيا أيضا على تمديد حد السنتين المشار إليه في الفقرة ٦٢ من تقرير اللجنة الاستشارية.

٦ - وفيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح إعادة الإدماج؛ قال إنه سيكون ممتناً بتزويده بمزيد من التفاصيل حول استخدام خدمات المستشارين الخارجيين. وأعرب عن رغبته أيضا في الحصول على معلومات إضافية بشأن طلب إنشاء وظيفة موظف إداري واحدة بالرتبة ف-٣ في مكتب الممثل الخاص للأمين العام.

٧ - واختتم قائلا إن نجاح الانتخابات الأخيرة في هايتي ليس غاية في حد ذاته، ولكنه مؤشر على بداية مرحلة جديدة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وربما لا يكون هناك حل عسكري للأزمة في هايتي؛ ولكن معالجة الأسباب الجذرية للصراع هي أمر ذو أهمية قصوى. لذا فقد رحبت البرازيل بفرصة استضافة الاجتماع الدولي الرفيع المستوى بشأن هايتي، الذي عُقد في برازيليا في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥.

٨ - **السيد تالبوت** (غيانا): تكلم باسم مجموعة ريو، وقال إنه رغم نجاح إجراء الانتخابات الديمقراطية الوطنية والبرلمانية وتنصيب رئيس الجمهورية الجديد، خطت هايتي

خطوة أخرى نحو الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي. ولكن المحافظة على جو من الاستقرار واستعادة السلام والأمن يظلان شرطا مسبقا لإحراز مزيد من التقدم.

٩ - وأضاف أن مجموعة ريو أثنت على الشعب الهايتي لالتزامه بالعملية السياسية وشددت على الدور المهم الذي اضطلعت به المنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة. وسيكون دعم مجتمع المانحين الدوليين أمرا بالغ الأهمية خلال فترة التوطيد القادمة، لذا فهو يحث جميع الأطراف المعنية على الوفاء بالتزاماتها. وقال إن نتائج الاجتماع الدولي الأخير الرفيع المستوى بشأن هايتي تمثل تطورا مشجعا في هذا الصدد.

١٠ - واستطرد قائلا إنه ستكون لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي اضطلعت بدور مهم في تهيئة الظروف اللازمة لنجاح إجراء الانتخابات، أولويات مختلفة خلال مرحلة التعمير. وخلال تلك الفترة، من المهم متابعة الجهود لتقوية المؤسسات الديمقراطية في هايتي، ويشمل ذلك إجراء عقد الانتخابات البلدية والمحلية في وقتها المحدد. ورغم أن البعثة ساهمت في تحسين الوضع الأمني على أرض الواقع، إلا أن من الصعب تحقيق مزيد من التحسينات. وسيكون من الضروري مواصلة نشر قوات الأمم المتحدة كي تصبح الشرطة الوطنية قادرة على التعامل مع المشكلة بطريقة مرضية، لذا أعرب عن سروره بقرار مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة.

١١ - وأضاف أنه يجب النظر في الكيفية التي يمكن بها تكييف ولاية البعثة بحيث تركز على عمليات التنمية وإرساء الديمقراطية في هايتي طبقا للأولويات التي حددتها الحكومة الجديدة. وفي هذا الصدد، فإن مجموعة ريو ترحب بقرار الأمين العام إرسال بعثة إلى هايتي لمناقشة تحديد الولاية مع السلطات الوطنية. وتتخذ المجموعة الرأي الذي يقول إنه يجب تمديد الولاية بحيث تشمل عنصرا إنسانيا وتنمويا أقوى يعزز من مصداقيتها بين الهايتيين.

١٢ - وأبدى قلقه إزاء خفض الميزانية المقترحة عن الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بنسبة خمسة في المائة وإزاء الأثر المحتمل أن تحدثه التخفيضات الإضافية التي اقترحتها اللجنة الاستشارية. ولكنه يتفق مع اللجنة الاستشارية على أنه كان هناك تحسن إجمالي في عرض الميزانية وأثنى على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لتمكُّنها من إلغاء العديد من الوظائف دون الإضرار بتنفيذ ولاياتها. وتدعم مجموعة ريو أيضا تقوية عنصر الإعلام بالبعثة.

١٣ - وقال إنه في حين أن تعيين الموظفين الوطنيين كمترجمين شفويين يمثل تطورا محل ترحيب، فإنه يجب توفير معلومات أكثر بشأن الاستعانة بالخدمات الاستشارية في أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وكرر دواعي القلق التي عبّر عنها ممثل البرازيل فيما يختص بتقليص موارد المشاريع السريعة الأثر. وأضاف أن مجموعة ريو سترتدد كثيرا في تأييد ذلك المسار.

١٤ - واختتم قائلا إن أمام المجتمع الدولي فرصة جديدة لتعزيز التنمية المتواصلة في هايتي عن طريق توفير الدعم القيم بعد الانتخابات. وسيكون للبعثة دور حيوي في هذا الصدد وحث جميع الدول المشاركة بالقوات أو بالشرطة على مواصلة المشاركة في هذه العملية.

تولى الرئاسة السيد آش (أنتيغوا وبربودا).

١٥ - **السيد توريس ليبوراي** (الأرجنتين): أيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل البرازيل وممثل جزر البهاما ورحب بالتحسن الكبير في مجال عرض الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وقال إنه كان يرى دائما أنه لن يكون هناك سلام دائم في هايتي دون تحقيق التنمية المستدامة، ولذلك فهو يولي أهمية خاصة لتقوية المشاريع

السريعة الأثر ولأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي هذا الصدد، ينبغي للأمانة العامة أن تشرك الآخرين في آرائها بشأن التخفيض المقترح للموارد المخصصة للمشاريع السريعة الأثر والنهج الجديد لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٦ - **السيد ديجوي** (هايتي): عبر عن امتنانه للجنة الخامسة إزاء دفاعها المتواصل عن قضية هايتي وما تبديه من تفهم وصبر. وقال إنه في ظل الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والمجتمع الدولي الواسع استعيدت الديمقراطية إلى هايتي عقب نجاح إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأخيرة. ففي ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٦، أدى الرئيس الجديد القَسَم أمام البرلمان، وفي ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ تسلّم أعضاء الحكومة الجديدة مهام مناصبهم.

١٧ - وأضاف أن عودة هايتي إلى المسرح الدولي ستتأكد بمشاركة الرئيس بريفال في الجلسة العادية السابعة والعشرين القادمة لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية. وفي هذا الصدد عبر عن تقديره للدعم الذي تقدمه حاليا الجماعة الكاريبية ومجموعة ريو. وبالفعل فإن جميع المجموعات الإقليمية الممثلة داخل الأمم المتحدة شاركت، منذ البداية، بنشاط في الجهود المبذولة لحل الأزمة الهايتية، وبرهنت بالتالي على أن التفاهم المتبادل والمساعدة الدولية الجيدة التنسيق وغير التمييزية، ربما تسهم في تعزيز السلام والأمن على المستويين الإقليمي والعالمي.

١٨ - وفيما يتعلق بالتقارير المعروضة أمام اللجنة قال إنه سيكون ممتنا لو زُوِّد بمعلومات إضافية عن التقدم المحرز في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، حيث إن التقارير الواردة من بورت أو برينس تشير إلى أن المجموعات المسلحة غير الشرعية ما زالت نشطة وأن عدد حالات الاختطاف قد ازداد. وأعرب عن شكره للدول الأعضاء التي ساهمت بقوات في البعثة، وحث الدول الأخرى على أن تحذو حذوها. وقال إنه ينبغي التشديد بقدر أكبر على نشر القوات التي تتكلم الفرنسية وعلى بناء القدرات الوطنية بغرض إزالة حاجز اللغة وتسهيل مهمة حفظ السلام.

١٩ - **السيدة أودو** (نيجيريا): أيدت التعليقات التي أدلى بها المتكلمان السابقان وممثل جزر البهاما. ورحبت بالفرصة المتاحة للنظر في الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي تحسن عرضها بدرجة كبيرة، وأعربت عن أملها في أن توافق اللجنة عليها بسرعة.

٢٠ - وقالت إن المشاريع السريعة الأثر مهمة على وجه الخصوص، لأنها تسترعي انتباه عامة الشعب للعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة. ويتمثل رأي وفد بلادها في أنه من الواجب تقوية تلك المشاريع في هايتي. وأضافت أن الجهود التي تبذلها البعثة لزيادة مشاركة الهايتيين في عملها جديرة بالثناء لأنها تساعد على بناء القدرات وتعزز الشعور بالملكية الوطنية.

٢١ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): قالت إن وفد بلادها يعلن انضمامه إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا جزر البهاما وغيانا باسم الجماعة الكاريبية ومجموعة ريو على التوالي. كما يعلن انضمامه أيضا إلى معظم التعليقات التي أدلت بها وفود البرازيل والأرجنتين وهايتي. ويؤيد وفد بلادها أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام في هايتي. وينبغي للمجتمع الدولي مواصلة المشاركة بالكامل في الجهود المبذولة لتسوية الصراع وتأمين إقامة سلام دائم. كما يجب أيضا تكثيف جهود التنمية والتعمير، حيث إنه لن يكون هناك سلام دائم دون تحقيق التنمية.

٢٢ - وأضافت أن وفد بلادها قد تشجع بفضل التدابير الملموسة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لضمان تنفيذ الجوانب ذات الصلة من

قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٥٩، وبفضل الجهود التي بذلت لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية، بصيغتها المعتمدة من الجمعية العامة.

٢٣ - واستطردت قائلة إن كل عملية من عمليات حفظ السلام هي عملية فريدة ويجب التعامل معها بهذه الصفة. وستظل هذه الرؤية توجه اشتراك وفد بلادها مع الدول الأعضاء الأخرى في أي قرارات مستقبلية تعالج أمور السياسات العامة ذات الطبيعة الشاملة. وأضافت أن وفد بلادها يكرر تحذيره ضد محاولات استخدام القرارات ذات الطبيعة الشاملة لتخفيض الموارد المخصصة لعمليات حفظ السلام، وبصفة خاصة عندما يكون أثر هذا التخفيض في عملية معينة من عمليات حفظ السلام غير واضح. وينبغي تناول الاحتياجات من الموارد لكل عملية في سياق القرارات المتعلقة بالاعتمادات.

٢٤ - وفي الختام قالت إن وفد بلادها يؤكد دعمه الكامل لاستمرار المشاريع السريعة الأثر لما بعد إطار السنتين، وبصفة خاصة إذا كان الوضع على أرض الواقع والتغييرات في الولاية ربما تتطلب تلك المشاريع. ولا يؤيد وفد بلادها أي تخفيضات في الموارد الخاصة بالمشاريع السريعة الأثر عن الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧. وأخيرا، ثمة حاجة إلى وجود مؤشر يُعْنى بالأثر المحتمل الذي يمكن أن تحدثه توصيات اللجنة الاستشارية في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

٢٥ - **السيدة بولارد** (مديرة شعبة تمويل عمليات حفظ السلام): أعربت عن شكرها للجنة على اهتمامها ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبصفة خاصة، على ردها الإيجابي بخصوص عرض الميزانية المقترحة. وقالت إنها أحاطت علما بالأسئلة التي أثيرت وستتناولها بالتفصيل خلال المناقشات غير الرسمية.

البند ١٥١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان (تابع) (A/60/626 و A/60/726 و Corr.1، و A/60/868)

٢٦ - **السيدة أودو** (نيجيريا): تكلمت باسم المجموعة الأفريقية، فقالت إنه قد سنحت للجنة الفرصة الأولى للنظر في ميزانية كاملة لبعثة الأمم المتحدة في السودان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ووجهت الانتباه إلى قرار الجمعية العامة ١٢٢/٦٠، الذي طلب إلى الأمين العام، من بين جملة أمور، أن يورد مزيدا من التفاصيل عن أوجه الكفاءة المحققة في مجال الإدارة، وكذلك عن مدى تعزيز نظام الرصد والمساءلة. ودعا القرار أيضا الأمين العام أن يضمن تنسيق الجهود والتعاون مع الوكالات والصناديق والبرامج، وأن يقدم وصفا واضحا لأدوار ومسؤوليات كل جهة بشأن مشاريع الميزانيات المقبلة. كما كلّف القرار الأمين العام بالاضطلاع بأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ورحب القرار أيضا باستخدام مرفق عنتيبي في تعزيز الكفاءة في وفاء عمليات الدعم اللوجستي باحتياجات بعثات حفظ السلام في المنطقة ومدى استجابتها لتلك الاحتياجات.

٢٧ - وأضافت قائلة إنه حيث أن ميزانية بعثة الأمم المتحدة في السودان عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ قد أُعدت بعد ثلاثة أشهر فقط من اعتماد القرار، فمن المبكر جدا للأمانة العامة أن تقدم بشأنها التقارير الشاملة التي طلبتها الدول الأعضاء. وبالرغم من ذلك، فإن وفد بلادها يود أن يتلقى تقييما أوليا للمدى الذي يمكن فيه تطبيق المبادئ التوجيهية الصادرة عن الجمعية العامة، ويشمل ذلك أي مصاعب أولية تمت مجابهتها، كما يطلب الوفد أن يكون على علم تام، من خلال التقارير القادمة، بالتطورات التي تحدث في البعثة.

٢٨ - واستطردت قائلة، إن المجموعة الأفريقية تعرب عن شكرها لجميع أولئك الذين ساهموا في إنجاح محادثات السلام بين الأطراف السودانية التي يقودها الاتحاد الأفريقي، والتي شكّلت إطارا لحل النزاع في دارفور. ويلاحظ وفد بلادها مع الارتياح، أن مجلس الأمن أثنى، في قراره ١٦٧٩ (٢٠٠٦)، على الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من أجل نجاح نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، كما أثنى على جهود الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية لمساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في عملية نشر البعثة. إن الدعم المتواصل من الدول الأعضاء هو أمر بالغ الأهمية لنجاح البعثة. ومن دواعي سرور المجموعة أن تلاحظ أن الفصائل التي لم توقّع على اتفاق سلام دارفور في أيار/مايو ٢٠٠٦ تعهدت عقب ذلك بالالتزام بمبادئه. ويجب على البعثة أن تغتنم الفرصة لمساعدة شعب السودان على تعمير بلاده.

٢٩ - وقالت إن المجموعة ترحب بالتقدم الباهر الذي تحقق في عرض الميزانية الحالية. وينبغي تعزيز إطار الميزنة القائمة على النتائج ليعكس مزيدا من الدروس المستفادة من عملية الميزانية الحالية. لقد كان الرصيد غير المربوط للفترة السابقة حوالي ٣,٢ مليون دولار فقط ، أي ١,٤ في المائة من المبلغ المعتمد، مما يوضح أنه لم يكن هناك إفراط في تقديرات الميزانية. ولكن الأمر يحتاج إلى بيان المستجدات في حالة تسديد مستحقات الدول الأعضاء مقابل القوات والمعدات المملوكة للوحدات.

٣٠ - وأضافت قائلة إنها تدرك أن الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن يقران بالحاجة لبدء الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة، وأنه ربما يكون من الواجب مراجعة تكاليف تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان عن الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٧، لذا فإن المجموعة الأفريقية تؤيد دعوة اللجنة الاستشارية إلى القيام فورا بتقديم أي تقديرات جرت مراجعتها إلى الجمعية العامة. وفي غضون ذلك، فإن وفد بلادها يرحب بأي تحليل أولي لتأثير توصيات اللجنة الاستشارية في الميزانية المقترحة التي قدمت بالفعل.

٣١ - وبالنظر إلى الحاجة العاجلة لضمان قيام البعثة بالنشر الكامل دون عوائق، تساءلت عن نوعية الجهود التي ستُبذل لملء جميع الوظائف الشاغرة بسرعة، بما فيها الوظائف الوطنية. وفي ضوء التحديات التي يشكلها كِبَر حجم الإقليم الذي تغطيه البعثة فهي تطلب مزيدا من المعلومات عن الجهود التي تبذل لترشيد البعثة وتقليل الازدواجية.

٣٢ - وأردفت قائلة إن المجموعة تشدد على الحاجة إلى رصد اعتمادات كافية لأمن وسلامة الموظفين والممتلكات. ورغم الزيادة الظاهرة في عدد الوظائف المقترحة في إطار عنصر الأمن، فإن المجموعة ترغب في تلقي تأكيدات بأن تلك الشواغل قد أدرجت بطريقة صحيحة في الميزانية المقترحة الحالية. وهناك حاجة لمزيد من الإيضاح للكيفية التي يمكن بها إعادة تشكيل ذلك العنصر في ضوء توصية اللجنة الاستشارية بعدم إضافة وظيفة نائب لقائد القوة.

٣٣ - وأضافت قائلة إنه فيما يختص بأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالبعثة عن الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، فإن المبلغ المطلوب، وهو ٤٩ ٧٧٥ ٠٠٠ دولار (٥٥٠ دولارا للشخص)، رغم كِبَرِه، فإنه يتناسب مع ولاية البعثة. وقد لاحظت المجموعة، مع الارتياح، إنشاء وحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تابعة للأمم المتحدة بغرض تنسيق الدعم المقدم إلى الحكومة عبر لجان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لشمال ولجنوب السودان، وترغب المجموعة في أن تكون على علم بسير عمل تلك الوحدة. وتتساءل المجموعة عما إذا كانت البعثة تضطلع بأنشطة إزالة

الألغام الموكلة إليها بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٣٤ - واختتمت قائلة إن المجموعة ستكون ممتنة لتلقي تأكيدات بأن المشاريع السريعة الأثر ستسير حسب ما هو مخطط لها عن الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧؛ وسيشمل مشروع الميزانية عن الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ تقييما شاملا لأثر تلك المشاريع. كما ترغب المجموعة أيضا في تلقي معلومات إضافية عن تنفيذ برنامج متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين وأثره. وتؤيد المجموعة جميع الجهود التي تبذل لبناء قدرات السكان المحليين. وأخيرا، فإن المجموعة تطلب تزويدها بآخر المستجدات عن التحديات التي تواجهها البعثة في مجال النقل الجوي والنهري. وتتساءل عما إذا كانت هناك أي خطط لترتيبات تقاسم التكلفة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى فيما يتعلق بالعتاد الجوي.

٣٥ - **السيد علي** (السودان): قال إن حكومة بلاده تعمل بطريقة إيجابية مع بعثة الأمم المتحدة في السودان بغرض تنفيذ اتفاق السلام الشامل المؤرخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الذي مهد الطريق للسلام والاستقرار والازدهار. وترحب حكومة بلاده بطلب الأمين العام المتعلق بميزانية بعثة الأمم المتحدة في السودان عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/60/726) ويعرب عن شكره للبعثة على الجهود التي تبذلها للاضطلاع بولايتها طبقا لقرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥). وبالنظر إلى نطاق البعثة، هناك حاجة إلى تعزيز نظام المساءلة لتحقيق أهداف البعثة بطريقة شفافة. وأعرب عن ترحيب وفد بلاده بتقرير اللجنة الاستشارية بشأن الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في السودان (A/60/868)، وعلى وجه الخصوص الفقرة ٢٦ التي تشجع فيها اللجنة الاستشارية الجهود المبذولة للحصول على الموارد المطلوبة لتمويل خطة العمل لعام ٢٠٠٦.

٣٦ - وأضاف قائلا إن على البعثة أن تسعى إلى توظيف أكبر عدد ممكن من الموظفين الوطنيين بغرض المساهمة في بناء القدرات ونقل المهارات إلى السكان المحليين. ومن المهم أيضا بناء الثقة بين البعثة والسكان المحليين. ويحتاج الأمر إلى التنسيق الفعال بين حكومة بلاده والعدد الكبير من الوكالات والصناديق والبرامج التي تعمل بالسودان، لا سيما فيما يتعلق بالمشاريع السريعة الأثر والإجراءات المتعلقة بالألغام وأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وينبغي أيضا إشراك المنظمات غير الحكومية والمنظمات الوطنية في تلك الجهود. ولكن هناك حاجة إلى قدر أكبر من الموارد في مجال المساعدة الإنسانية والإنمائية.

٣٧ - واختتم بيانه قائلا إن حكومة بلاده تبذل جهودا لتشجيع الفصائل التي لم توقع بعد اتفاق سلام دارفور على أن توقع عليه. وما زالت بعثة التقييم التقنية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، التي دُعِي إلى تشكيلها بمقتضى قرار مجلس الأمن ١٦٧٩ (٢٠٠٦)، تواصل عملها. ولم يحن الوقت بعد لمناقشة إطار جديد لعمل البعثة أو الموارد المطلوبة لولاية لم تحدد بعد من قبل السلطات المختصة بالأمم المتحدة. وأخيرا أعرب عن امتنان وفد بلاده إزاء مساعي الأمم المتحدة في السودان.

٣٨ - **السيدة شينشيا وانغ** (الصين): قالت إن وفد بلادها يوافق عموما على التحليل الشامل وتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في السودان. إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تضطلع بدور مهم ومتزيدا في صون السلام الدولي والاستقرار الإقليمي. وتدعم حكومتها بقوة تلك العمليات، بما فيها العمليات الجارية في أفريقيا. ويأمل وفد بلادها في أن تواصل البعثة الاضطلاع بدور نشيط في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وفي استقرار الوضع على أرض الواقع، والمساعدة في مجال التعمير عقب الصراع. ويطلب وفد بلادها من الأمانة العامة

تنفيذ الميزانية بدقة والقيام بالرقابة الداخلية بطريقة صارمة بغرض الاستخدام الأمثل للموارد التي تساهم بها الدول الأعضاء من أجل تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان تنفيذا فعالا.

٣٩ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): قالت إن وفد بلادها ينضم إلى معظم التعليقات التي أدلى بها ممثلو الصين والسودان وأستراليا (أيضا باسم كندا ونيوزيلندا). ويدعم وفد بلادها أنشطة حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في السودان. كما يدعم قرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بدفع عملية الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وينبغي للجمعية العامة أن تقف على أهبة الاستعداد لاتخاذ إجراء فوري بشأن الاحتياجات من الموارد المتعلقة بهذا الأمر بمجرد أن تأخذ عملية الانتقال الطابع الرسمي.

٤٠ - وأضافت أن الأمر الذي شجع وفد بلادها هو التدابير الملموسة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة في السودان لضمان تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٥٩، كما شجعت وفد بلادها الجهود التي بذلت لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية، بصيغتها المعتمدة من الجمعية العامة.

٤١ - وفي الختام، ذكرت أن وفد بلادها يؤكد دعمه الكامل لاستمرار المشاريع السريعة الأثر إلى ما بعد الإطار المحدد بسنتين، وبصفة خاصة إذا تطلب الوضع على أرض الواقع والتغييرات في الولاية تلك المشاريع. وأخيرا، فإنه يلزم وجود مؤشر بشأن الأثر المحتمل الذي يمكن أن تحدثه توصيات اللجنة الاستشارية في بعثة الأمم المتحدة في السودان.

٤٢ - **السيد مومبي وافولا** (أوغندا): قال إن البيان الذي أدلى به ممثل السودان تناول القضايا الأساسية التي ينبغي أن تركز عليها اللجنة. وأضاف أن لبعثة الأمم المتحدة في السودان أهمية خاصة بالنسبة لوفد بلاده. وأي تقدم في تنفيذ اتفاق السلام الشامل سيحسن من الحالة الأمنية في كل من جنوب السودان وشمال أوغندا بحرمان القوات الهدامة من الحصول على أرض لعملياتها. ويثني وفد بلاده على جهود جميع أولئك الذين اشتركوا في محادثات السلام بين الأطراف السودانية، والتي قادت إلى التقدم وإلى توقيع الاتفاقات لضمان عودة السلام والهدوء إلى جنوب السودان بكامله وإلى دارفور.

٤٣ - وأضاف قائلا، إن حكومة بلاده تشارك بطريقة بناءة مع الأمم المتحدة والبلدان المعنية في استبعاد القوات الهدامة التي تعمل في شمال أوغندا وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأيد وفد بلاده الاقتراح المقدم للأمين العام بتعيين مبعوث إقليمي لمعالجة هذه الشواغل من بين أمور أخرى. إن الإبعاد التام للقوات الهدامة التي تعمل في الإقليم، مثل جيش الرب للمقاومة، سيساعد على إيجاد بيئة آمنة لتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان.

٤٤ - لذا، فإن حكومة بلاده تؤكد تأييدها للميزانية المقترحة من الأمين العام. وأخيرا، تكرر حكومة بلاده التزامها بتيسير إنشاء قاعدة لوجستية مشتركة في عنتيبي لضمان تقديم الخدمات الجوية والبرية الفعالة إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان ولدرافور دعما لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق للاستقرار والسلام.

٤٥ - **السيد تاريسي دا فونتورا** (البرازيل): قال إن وفد بلاده يدعم بالكامل البيان الذي قدمته ممثلة نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. لقد عُهِد إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان بالولاية الصعبة والمهمة جدا المتمثلة في دعم السلام بالسودان. ويجب تزويد البعثة بالموارد التي تحتاج إليها

للاضطلاع بولايتها بدرجة كافية. والتسوية السلمية للصراع السوداني ستكون خطوة إيجابية لصالح أفريقيا كافة. لذا، فإن حكومة بلاده تسهم في البعثة بمراقبين عسكريين ومستشارين للشرطة.

٤٦ - وأضاف قائلا، إن حكومة بلاده تؤيد الجهود التي يبذلها أطراف الصراع للتوصل إلى حل سلمي، حسب ما هو محدد في اتفاق السلام الشامل. ولكن يثير انزعاجها بنفس القدر تجدد العنف في دارفور والمشاكل على الحدود التشادية. لذا فإن حكومة بلاده تحث جميع الأطراف على الاشتراك بطريقة بناءة في المفاوضات وعلى التقيد بالتزاماتها. وتلاحظ حكومة بلاده، مع الارتياح، أن بعض الفصائل التي لم توقع على اتفاق سلام درافور قررت في الآونة الأخيرة التقيد بمبادئه.

٤٧ - واختتم حديثه قائلا إن وفد بلاده يرغب في الحصول على معلومات أكثر تحديدا بشأن أثر خفض الميزانية الذي اقترحته اللجنة الاستشارية على القدرة التشغيلية للبعثة. وعلى وجه الخصوص فإن استحداث وظيفة نائب لقائد القوة ربما يكون أمرا ذا أهمية كبيرة لبعثة الأمم المتحدة في السودان بالنظر إلى تشعب مهامها وإلى اتساع منطقة عملياتها. ويلاحظ وفد بلاده أن نتائج فريق التقييم التقني الذي أُرسل إلى دارفور ربما تؤدي إلى مراجعة تمويل البعثة عن الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وأخيرا فإن حكومة بلاده ستواصل الإسهام في البعثة، لأن تلك البعثة ضرورية لكفالة السلام في السودان والتنمية في عموم أفريقيا.

٤٨ - **السيد توريس ليبوراي** (الأرجنتين): قال إن وفد بلاده يشاطر العديد من دواعي القلق التي عبرت عنها ممثلة نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. وأضاف أن نجاح بعثة الأمم المتحدة في السودان هو أمر حاسم بالنسبة للاستقرار في المنطقة بكاملها. ويشدد وفد بلاده، بصفة خاصة، على أهمية أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمشاريع السريعة الأثر، للاستقرار في البلاد ولمستقبل البعثة.

٤٩ - **السيد كوزاكي** (اليابان): قال إن وفد بلاده لن يقدم بيانا سياسيا بشأن المسألة المطروحة، ولكنه سيثير بعض المسائل التقنية في المشاورات غير الرسمية.

٥٠ - **السيدة بولارد** (مديرة شعبة تمويل عمليات حفظ السلام): قالت إن الموارد المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في السودان عن الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مقصورة على الأنشطة الصادر بها تكليف من مجلس الأمن بمقتضى القرار ١٥٩٠(٢٠٠٥). ولم تُقْتَرح موارد في المرحلة الحالية من أجل الإعداد لأي توسع محتمل في البعثة. وبمجرد أن يوافق مجلس الأمن على ولاية رسمية، ستكفل الأمانة العامة والبعثة أن يتم، بأسرع ما يمكن، إعداد الطلبات الخاصة بأي موارد إضافية ربما تكون مطلوبة، وستُقدَّم تلك الطلبات للجنة من أجل الموافقة عليها من خلال اللجنة الاستشارية.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع) (A/60/681 و Corr 1 و Add.1، و A/60/682، و A/60/699، و A/60/700، و A/60/711، و A/60/713، و A/60/715، و A/60/717، و A/60/720 و Add.1، و A/60/727، و A/60/787، و A/60/807، و A/60/856)

٥١ - **السيد الجنيد** (سنغافورة): قال إن لدى وفد بلاده عددا من التعليقات التي يريد تقديمها فيما يتعلق بالمعلومات الإضافية التي قدمت في الجلسة ٥٦ للجنة في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ردا على الأسئلة التي أثارتها الوفود بخصوص تقصي الحقائق في الادعاءات المتعلقة بالتجاوزات في مشتريات المنظمة.

٥٢ - وفيما يختص باستعراض الضوابط الداخلية لدائرة المشتريات الذي أجرته شركة Deloitte Consulting LLP، تساءل عن سبب عدم إحالة التوصيات التي ارتُئي أنها تحتاج إلى عناية فورية، واتخذت الأمانة العامة بشأنها إجراء متابعة بالفعل بشأنها، إلى عناية اللجنة على سبيل الأولوية. فهل كانت الأمانة العامة في حاجة بعد ذلك إلى مصادقة اللجنة الخامسة على الإجراء الذي قامت هي به؟ وقال إن وفد بلاده ما زال يرغب في معرفة من هو الشخص المسؤول في الأمانة العامة الذي أذن بالقيام بذلك الاستعراض الذي كلف ما يقارب من نصف المليون دولار. وبالنظر إلى الحاجة للمساءلة، لا يكفي القول ببساطة إن جميع مثل هذه الدراسات مأذون بها بمقتضى سلطة الأمين العام.

٥٣ - وأضاف قائلا إنه لا يزال من غير الواضح سبب عدم اضطلاع مكتب خدمات الرقابة الداخلية أو مجلس مراجعي الحسابات بإجراء استعراض عن الضوابط الداخلية. فهل ترى الأمانة العامة أن كلا من مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات لا يتمتعان بالكفاءة اللازمة للقيام بمثل هذه الدراسة؟ وإن كان الأمر كذلك، قال إنه سيكون شاكرا إذا ما زود بتوضيحات في هذا الشأن. وينبغي للأمانة العامة أن توضح أيضا ما إذا كانت جميع مثل هذه الدراسات ستُجْرَى من الآن فصاعدا على يد مستشارين خارجيين؛ وما إذا كانت الأمانة العامة تخطط لاستخدام ما يُدْعَى بالدراسات المستقلة لاختبار صحة النتائج التي يتوصل إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات؛ وإن كان الأمر كذلك، فكيف سيؤثر ذلك في دور هاتين الهيئتين. وقد لاحظ في هذا الصدد، أن صدور إذن من الأمانة العامة بإجراء تحقيقات بشان مراجعة الحسابات الخاصة بأمور تقع ضمن صلاحياتها أثار مسائل خطيرة تتعلق بتضارب المصالح.

٥٤ - واستطرد قائلا إنه يفهم أن تقرير شركة Deloitte سيوفر الأساس للتقرير الشامل عن المشتريات الذي سيُقدم إلى الجمعية العامة. إضافة إلى ذلك، يبدو أن الأمانة العامة تستخدم التقرير كنقطة مرجعية بشأن مسائل المشتريات. ولكن، كي تقوم الدول الأعضاء بمناقشة وتقييم نتائج التقرير، ينبغي للأمانة العامة أن تتوقف عن الاقتباس منه أو الإشارة إليه.

٥٥ - وأضاف أنه رغم أن لطلب تعليقات من جميع الأطراف على مسودات تقارير المستشارين ربما لم يكن من الممارسات الراسخة، فقد كان من الحكمة إطلاع كبار المدراء أو كبار المدراء السابقين على تقرير شركة Deloitte لضمان خلوه من أخطاء في الحقائق أو في السياق. وينبغي إتاحة تعليقات إدارة الشؤون الإدارية على التقرير للجنة، وحيث لاحظ أنها قُدمت إلى شركة Deloitte.

٥٦ - وقال إنه بالنسبة لنتائج الاستعراض، فمن الصعب تصديق القول بأن موظفي الأمم المتحدة يشكلون الرقابة الداخلية الوحيدة في دائرة المشتريات. وتساءل عما إذا كانت هناك ضوابط منهجية أو تقنية أخرى منفذة لمنع الاحتيال، وإن لم يكن الأمر كذلك، فكيف تمكن المعهد الوطني للمشتريات الحكومية من الاستنتاج بأن مشتريات الأمم المتحدة تتسق مع نظام المشتريات العامة في أي مكان آخر. ولا يكفي التوضيح الصادر من الأمانة العامة بعدم قيام المعهد أو مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالطبع بفحص الضوابط الداخلية. وفي الواقع ذكرت وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية أن جميع مهام مراجعة الحسابات تشمل تقييما للضوابط الداخلية في المجالات التي تجري مراجعتها، وهو ما يثير مرة أخرى السؤال عن الأسباب التي تجعل مكتب خدمات الرقابة الداخلية لا يتمكن من إجراء الاستعراض الذي قامت به شركة Deloitte.

٥٧ - وأشار إلى ضعف الصلة بين نتائج لجنة التحقيق المستقلة وحالات الموظفين الثمانية التي يجري بشأنها التحقيق حاليا. ومن أجل تبرير تلك الصلة، أشارت الأمانة العامة في ردودها إلى المخالفات المتعددة المحددة في التقرير المؤقت للجنة. ولكن المعاملات المعنية أجريت تحت رعاية مجلس الأمن واللجنة التوجيهية المعنية بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). ولاحظ على سبيل المثال الاختيار الخاطئ للمقاولين الرئيسيين الثلاثة لبرنامج النفط مقابل الغذاء. وبناء على التقرير المؤقت، تم اختيار أولئك المقاولين إما بإذعان من اللجنة التوجيهية أو عقب عملية مناقصة تنافسية كانت اللجنة قد تحيزت ضدها أو استبقتها بإجراء وقائي. علاوة على ذلك، فقد تأثر متخذو القرار بالحاجة إلى استيعاب الشواغل السياسية لدى بعض الدول الأعضاء، بما في ذلك الولايات المتحدة في واحدة من الحالات، وجرى بطريقة متكررة ومتعمدة تعطيل وخرق الأنظمة والأحكام التي وضعها موظفو المشتريات. ومن الصعب تحميل موظفي المشتريات أنفسهم المسؤولية حيث إنهم كانوا يعملون تحت إدارة اللجنة التوجيهية، ولكن التقرير يُستخدم بطريقة انتقائية لتوريطهم.

٥٨ - وأردف قائلا إنه على النقيض من تأكيدات الأمانة العامة، لم يكن تقرير لجنة التحقيق المستقلة هو الذي دفع إلى التحقيق في قضية السيد الكسندر ياكوفليف، وهو أحد كبار موظفي المشتريات بالأمم المتحدة، ولكن ما دفع إلى التحقيق هو الكشف في تموز/يوليه ٢٠٠٥ عن عمل ابنه كمتدرب داخلي لدى أحد الموردين. وعلى الأمانة العامة أن تفحص الحقائق لأن تزويد اللجنة بمعلومات غير دقيقة ومضللة لا يساعد في الأمر.

٥٩ - وواصل القول بأن الأمانة العامة تدعي أنه لم يتعرض أحد الموظفين للوم أو لإجراء تأديبي فيما يتصل بمخالفات المشتريات التي جرى الكشف عنها، وأن تحديد المسؤولية ينبغي أن يؤجل حتى تظهر نتائج التحقيقات الجارية حاليا. ولكن وضع ثمانية من الموظفين في إجازة إدارية أوجد مظهرا ينم عن قيامهم بعمل إجرامي، وكل أسبوع يمر يشوه سمعتهم أكثر. وقد أدت إلى تفاقم الوضع التعليقات العامة الصادرة من وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، الذي يرتئي أن الفساد متفشٍ في الأمم المتحدة، وكذلك تسريب مسودة تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي يحوي أسماء الموظفين الثمانية إلى الصحافة.

٦٠ - وأردف قائلا إن التأكيد في مسودة تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزي فشل في تسجيل مفاوضات تتعلق بطلبات توريد هو خطأ فادح. فمن الواضح أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية لم يكن على علم بأن تلك المحادثات أُجريت بطريقة استثنائية من قبل إدارة عمليات حفظ السلام، دون أي مشاركة من مكتب خدمات الدعم المركزي.

٦١ - وقال إنه، حسب المبين في المعلومات الإضافية التي قدمتها الأمانة العامة، فإن إدارة الشؤون الإدارية والدول الأعضاء تتقاسم المسؤولية بشأن النقص في عدد الموظفين بدائرة المشتريات. لذا، فليس من الواضح لوفد بلاده السبب الذي يجعل ملاحظة مراجعة الحسابات في هذا الصدد (A/60/717، الفقرتين ٢٠ و ٢١) تدل ضمنا على أنه ينبغي توجيه اللوم إلى دائرة المشتريات نفسها.

٦٢ - وأضاف بأنه أثيرت أسئلة تتعلق بإجراء مراجعة إدارية شاملة لإدارة عمليات حفظ السلام. وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية في ردوده الخطية، إلى أنه عند إجرائه المراجعات تعامل مع دائرة المشتريات ومع لجنة المقر المعنية بالعقود وكذلك مع الموظفين المعنيين. بيد أنه تنامى إلى علمه أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية لم يتشاور سواء مع الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزي أو مع

رئيس دائرة المشتريات، بل لم يتم إبلاغهما بأنه يجري القيام بمراجعة للحسابات. فهل مكتب خدمات الرقابة الداخلية قصر تعامله مع دائرة المشتريات، في واقع الأمر، على موظفي الرتب الدنيا والمتوسطة فقط؟

٦٣ - واستطرد يقول بأنه يرحب بالحصول على معلومات إضافية بشأن وضع المراجعة الأفقية لحسابات إدارة المشتريات التي يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وهو يفهم أنه، على الرغم من أن هناك صورة نهائية لمشروع التقرير المعني بالمراجعة الأفقية للحسابات، إلا أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية لم يخطط للشروع في إصدارها. وإن كان ذلك الأمر صحيحا، فعلى المكتب أن يبين ما إذا كان يعتزم إطلاع اللجنة على مشروع التقرير، وإن لم يكن يعتزم إطلاعها فعليه أن يبين السبب في ذلك. وأضاف أنه أبلغ أن مشروع التقرير هو مشروع تكميلي فيما يختص بأداء دائرة المشتريات، وتساءل هل حُجِب التقرير لهذا السبب.

٦٤ - وأردف قائلا إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية ذكر أنه، بالإضافة إلى الحالات السبع والعشرين التي تضم الموظفين الثمانية الذين وُضِعوا في إجازة إدارية، يجري التحقيق حاليا في ما يقارب ٢٠٠ حالة من حالات المخالفات المزعومة في مجال المشتريات. وعلى المكتب أن يوضح ما إذا كان أي من الأفراد الذين تشملهم تلك الحالات قد وضع في إجازة إدارية أم لا. والردود المقدمة حتى الآن غير مرضية.

٦٥ - وأشار إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يدّعي بأنه، عندما قام بإجراء مراجعة الحسابات، كان على علم بتفويض سلطات المشتريات من إدارة الشؤون الإدارية إلى إدارة عمليات حفظ السلام. وإن كان الحال كذلك، فعلى المكتب أن يشرح لماذا لم تظهر هذه المعلومات البالغة الأهمية في التقرير الخاص بذلك، ولماذا لم يتم الحصول على الوثائق المتعلقة بهذه المسألة إلا بعد إصدار التقرير، وحتى بعد إصدار التقرير، فإنها لم تظهر إلا بعد أن حث على ذلك الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزي.

٦٦- وواصل القول بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أوصى بأن الأمين العام ينبغي له مساءلة الإدارة العليا والموظفين في كلٍ من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون الإدارية عن الأخطاء الموجودة في الضوابط الداخلية وعن الفشل في ترسيخ مستوى عال من الاستقامة الأخلاقية. ولكن الحقيقة هي أنه لم يتم مساءلة كبار المدراء بإدارة عمليات حفظ السلام بنفس القدر الذي تم به مساءلة نظرائهم في مكتب خدمات الدعم المركزي، على الرغم من أن معظم المشاكل التي يبرزها تقرير مراجعة الحسابات تتعلق بالعمليات الميدانية التي تتحمل إدارة عمليات حفظ السلام المسؤولية عنها.

٦٧ - وأردف بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أقر في ردوده بأنه توقع تمرير تعليقات المدراء على مشاريع تقاريره من خلال وكيل الأمين العام المعني. وبالفعل، فقد أحال الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزي المدخلات مباشرة إلى المكتب ولكنه أُبلغ من قبل وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية بأنها ستنظر فقط في التعليقات المقدمة من وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية. وقد أثار ذلك شكوكا خطيرة بشأن مدى استقلالية المكتب، الذي ينبغي أن يتصرف بشأن جميع المعلومات ذات الصلة. وتساءل عن ما يمكن فعله لضمان عدم حجب المعلومات، ولسبب عدم وجود وسائل يمكن للمدراء عن طريقها الاتصال مباشرة بمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٦٨ - وأخيرا، فقد نما إلى علمه أن أحد الموظفين الثمانية الموضوعين في إجازة إدارية، وهو موظف مشتريات، قد أعلن اسمه بطريق الخطأ. فقد ادعى مكتب خدمات الرقابة

الداخلية، في تقريره عن مراجعة حسابات المشتريات، أنه عندما كان ذلك الموظف بالمقر، كان متورطا في منح خمسة عقود للمورّد TCIL في ممارسة غير سليمة للمناقصات. ولكن ذلك الموظف كان قد نقل إلى مقر عمل بالخارج وقت ترسية تلك العقود، وكانت المناقصات قد تمت قبل ثلاثة أشهر من تاريخ تعيينه. و لم يسع المكتب إلى تصحيح تلك الأخطاء التي أثارت شكوكا خطيرة فيما يتعلق بنوعية ومصداقية التقرير المعني.

٦٩ - **السيد كاريا** (مدير شعبة الحسابات، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات): قال إنه في حاجة إلى التشاور مع موظفي الأمانة العامة الآخرين قبل أن يتمكن من الرد الكامل على الأسئلة المطروحة. وفيما يتعلق بتقرير شركة Deloitte، فإن الإجراءات التي اتُخِذَتْ لتنفيذ التوصيات، التي ارتُئي أنها تتطلب عناية فورية، كانت ضمن سلطات الأمين العام. ومن الواضح أنه، عندما يعرض على الأمانة العامة تقرير يحدد نقاط ضعف في الرقابة الداخلية، فإن من المناسب للأمانة العامة أن تتخذ حياله إجراءات تصحيحية. و لم يُطلب من شركة Deloitte أن تقدم تقريرا عن مراجعة الحسابات، ولكن طُلب منها إجراء دراسة استشارية للضوابط الداخلية بدائرة المشتريات. وتقريرها لم يكن مصدر المعلومات الوحيد الذي استخدم في إعداد تقرير الأمين العام الشامل بشأن إصلاح المشتريات.

٧٠ - **السيدة أهلينيوس** (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): قالت إنها ستقدم ردودا خطية على الأسئلة الموجهة إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وقد لاحظت بأن الفريق العامل المعني بالمشتريات يستعرض بصفة مستقلة نتائج مراجعة الحسابات الصادرة من مكتبها في سياق تحقيقاته.

٧١ - **الرئيس**: قال إن اللجنة ستعود إلى هذا الموضوع في جلستها الرسمية التالية.

تنظيم الأعمال

٧٢ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقالت إنها تلاحظ بقلق أنه ما زال على اللجنة أن تتخذ مشروع قرار واحد. وبالإضافة إلى برنامج العمل المؤقت للأسبوع الحالي الذي وزع على الوفود بطريقة غير رسمية، كانت المجموعة ترغب في استلام برنامج عمل مؤقت لما تبقي من الجزء الثاني من الدورة المستأنفة، مع بيان التواريخ التي ربما يتم فيها وضع الصيغة النهائية للنصوص التي هي حاليا في مرحلة القراءة الأولى، والتواريخ التي ربما تتخذ فيها اللجنة قرارات بشأن تلك النصوص. وأشارت إلى أنه، من أجل موافقة الجمعية العامة على تقديرات الميزانية لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة قبل نهاية الفترة المالية الحالية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ستحتاج اللجنة إلى اعتماد مشاريع القرارات المتعلقة بكل منها بحلول ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، حيث إن الأمانة العامة ستحتاج لما لا يقل عن ٤٨ ساعة لإعداد التقارير ذات الصلة كي تنظر فيها الجمعية العامة. وحيث إنها لاحظت أن اللجنة ستنظر قريبا في مسألة المخطط العام لتجديد مباني المقر، تساءلت عما إذا كانت هناك أية أمور ستحتاج اللجنة لاتخاذ قرار بشأنها قبل نهاية الدورة المستأنفة.

٧٣ - **السيد رويتر** (المدير التنفيذي لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر): قال إنه طُلب، في التقرير المرحلي السنوي الثالث عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/60/550 وCorr.1 و 2 و Add.1)، من الجمعية العامة، من بين جملة أمور، أن تبت في استراتيجية لتنفيذ المخطط العام لتجديد المقر وأن توافق على الميزانية المرتبطة به وعلى طرائق التمويل. وتلك الخطوة الأخيرة هي الخطوة البالغة الأهمية

حيث سيكون هناك تأخير يتراوح من سنة إلى سنتين بين الموافقة على آلية التمويل المناسبة وإكمال الهيئات التشريعية بالدول الأعضاء للإجراءات اللازمة لتوفير الأموال ذات الصلة للمنظمة. وفي هذا الصدد فقد لاحظ، مع القلق، أن ارتفاع تكاليف البناء يزيد من التقديرات اللازمة للمشروع بنسبة تتراوح بين ٠,٦ إلى ٠,٧٥ في المائة في الشهر.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.